AMAN
Transparency Palestine

نظام النزاهة في الهيئات المحلية

بلدية بيتونيا - دراسة حالة

2025

AMAN
Transparency Palestine

نظام النزاهة في الهيئات المحلية

بلدية بيتونيا ''دراسة حالة''

2025

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحثة رائدة قنديل لإعدادها هذه الدراسة، ومن الدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريرهم هذه الدراسة.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) .

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. نظام النزاهة في الهيئات المحلية، بلدية بيتونيا – دراسة حالة. رام الله- فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في الدراسة، ولا يتحمل أية مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	5
مقدمة	8
أولاً: البيئة العامة والإطار القانوني المرجعي للحكم المحلي- فلسطين	10
بلدية بيتونيا: البيئة العامة	14
ثانياً: نظام النزاهة ومكافحة الفساد في بلدية بيتونيا	18
1.قيم النزاهة	18
2.مبادئ الشفافية	21
3.نظم المساءلة	25
4.الفساد ومكافحته	29
الاستنتاجات	31
التوصيات	34
قائمة المراجع	35

الملخّص التنفيذي:

الاستخلاصات العامة:

بفحص وتقييم التشريعات الناظمة لعمل الحكم المحلي تم التوصل إلى هذه النتائج:

على صعيد الانتخابات والمجلس المحلي: يضمن قانون انتخابات الهيئات المحلية انتخابات حرة وعادلة وممثلة، ولكن بالممارسة أدى الانقسام السياسي إلى رفض بعض الفصائل السياسية المشاركة الرسمية في انتخابات مجالس الهيئات المحلية، وإلى دعمها مرشحيها كمستقلين في الانتخابات، الأمر الذي انعكس على أداء العديد من المجالس نتيجة اللجوء إلى تسويات لإدارة المجلس عن طريق تداول الرئاسة. من جهة أخرى استمرت ظاهرة الفوز بالتزكية التي تحرم المواطنين من ممارسة حقهم في الانتخاب، إلى جانب العديد من المآخذ على نظام التمثيل النسبي الكامل الذي قد يفضي في بعض الحالات إلى فوز قائمة كاملة من عائلة واحدة ما يؤثر على نزاهة عمل المجلس البلدي.
توجه مرشحو مجلس بلدية بيتونيا إلى خيار قوائم فتح ومستقلين حزبياً، حيث فازت كتلتان واحدة لفتح وإخرى لمستقلين حسب تسجيلهم في لجنة الانتخابات وإن تبين لاحقاً أنها تحتوي على مرشحين محسوبين على فصائل متعددة، ويوجد تمثيل للمرأة حسب القانون (امرأتين)، وقد واجه المجلس إشكاليات منذ تأسيسه على صعيد تداول رئاسة المجلس الأمر الذي انعكس سلبياً على أداء المجلس لمهامه.

على صعيد الإطار القانوني للهيئات المحلية: كفل القانون الشخصية الاعتبارية المستقلة للهيئة كما كفل إشراف المجلس المحلي على الجهاز التنفيذي للهيئة ورئيس المجلس مسؤول أمام المجلس، واشترط القانون مصادقة وزارة الحكم المحلي على بعض قرارات المجلس، مثل المصادقة على الموازنات السنوية، وقد عملت وزارة الحكم المحلي منذ العام 2020 على استكمال العديد من التشريعات الخاصة بالحكم المحلي.

من أجل تعزيز بيئة نظام النزاهة في بلدية بيتونيا:
بعد فحص كل المؤشرات الخاصة بنظام النزاهة المحلي في بلدية بيتونيا وتطبيق مفتاح الألوان على المؤشرات كانت النتيجة كما هو في الجدول التالي:

قيم النزاهة	مبادئ الشفافية	نظم المساءلة	الفساد ومكافحته

وتشير هذه الألوان إلى أن البلدية بحاجة لتعزيز العديد من متطلبات نظام النزاهة المحلي، كما يتضح مما يلي:

- على صعيد قيم النزاهة:

التزم رئيس وأعضاء المجلس البلدي لبلدية بيتونيا بتعبئة إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم.
لم يسجل توقيع أعضاء المجلس المحلي والعاملين في البلدية على مدونة سلوك تحكم أعمال رئيس وأعضاء المجلس، مع الإشارة إلى التزام المجلس بأحكام قانون الهيئات المحلية ونظام رؤساء الهيئات المحلية المعدل المتعلق باحترام أعضاء المجلس لقيم النزاهة.
في ذات السياق أيضاً لم يجر تعميم مدونة السلوك الخاصة بالعاملين في الهيئات المحلية على موظفي البلدية وتوقيعهم عليها.

وفيما يتعلق بإجراءات التوظيف يعمل المجلس الحالي على اتباع إجراءات توظيف قانونية للحد من المحسوبية والواسطة في عملية التوظيف، ورَفد البلدية بعدد محدود من الوظائف من ذوي الكفاءات، على الرغم من بعض الاستثناءات في بعض التعيينات التي تأتي بتوصية من متنفذين في البلدية.
أما في مجال المشتريات الخاصة بالبلدية، فتعمل البلدية بقرار بقانون الشراء العام الفلسطيني رقم (8) لسنة 2014، وبنظام جمع ضرائب ورسوم محوسب، يعتبر ناجعاً حالياً في الحيلولة دون الوقوع في حالات التلاعب والاختلاس.

وتعتمد البلدية على نظام الترخيص والبناء الصادر عن وزارة الحكم المحلي، وعلى الرغم من التزام البلدية بالقانون إلا أنها تواجه إشكالية أثناء تطبيقه على أرض الواقع بسبب تعرضها لضغوطات أثناء إزالة المخالفات وبسبب بطء المحاكم البلدية في إصدار أحكام المخالفات من جهة وضعف تنفيذ قرارات المحاكم أو المجلس خاصة بعد تدهور الوضع الاقتصادي بعد 7 أكتوبر2023.

- على صعيد الالتزام بمبادئ الشفافية:
تعمل البلدية برؤية ورسالة واضحتين ومنشورتين ضمن الخطة الإستراتيجية التي طورتها بمساعدة طواقمها ومشاورات المجتمع المحلي، وهي منشورة على الموقع الرسمي للبلدية.
يلاحظ غياب سياسة خاصة بالنشر لدى مجلس بلدية بيتونيا الأمر الذي ينعكس بشكل واضح على الصفحات الرسمية للبلدية على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي فباستثناء متطلبات صندوق إقراض البلديات في نشر الموازنة وتقرير المدقق المالي والخطة الإستراتيجية لا يوجد نشر آخر لأعمال البلدية كمحاضر اجتماعات المجلس أو قراراته أو جدول أعماله أو قرارات الترخيص والبناء أو تقارير أعمالها ... إلخ
وهي تدير أعمالها بموازنة محددة للعام 2024 مصوغة بمعزل عن أية مشاركة مجتمعية ومصادق عليها من قبل وزارة الحكم المحلي، ومنشورة على صفحة البلدية.
وتدير البلدية شؤونها المالية بناءً على تحصيل إيرادات (ضرائب ورسوم) منصوص عليها بشكل واضح ومحدد في القانون، وتعمل على نشر آليات وإجراءات التحصيل بشكل موسمي في بداية السنة لتشجيع المواطنين على سداد الضرائب والديون المترتبة عليهم.
كما تلتزم البلدية بنشر إعلانات التوظيف والعطاءات والنشاطات الاجتماعية للمجلس.
وتنشر البلدية إجراءات تقديم الشكاوى في مركز خدمات الجمهور دون الترويج لهذه الإجراءات على صفحاتها على الرغم من وجود نماذج الكترونية ضمن البلدية الإلكترونية على الموقع الرسمي للبلدية.

- على صعيد نظم المساءلة:

لدى بلدية بيتونيا نظام مساءلة ضعيف نتيجة غياب وصف وظيفي للموظفين من جهة، ونتيجة تدخل اعضاء المجلس في إدارة العاملين تحديداً عند رفض طلب لموظف من قبل الإدارة أو طلب الإدارة إيقاع عقوبة على موظف معين.

وتقوم البلدية بإدارة خدمة المياه بنفسها كمزود من مصلحة المياه، وتدير جزءاً من خدمة النفايات وجزءاً آخر يتولاه مجلس إدارة النفايات المشترك في رام الله والبيرة، وتدير الحدائق العامة، إضافة لمنح التراخيص والأذونات التي تتولى مسؤولية منحها وفقاً للقانون وتتبع إدارة هذه الخدمات لإشراف رئيس المجلس عبر المدير التنفيذي، وتلتزم الإدارات بتقديم تقارير دورية عن أعمالها للمدير التنفيذي وأحياناً لرئيس المجلس.

على صعيد المجلس تتمتع قائمة الأقلية بممارسة دورها في مساءلة رئيس المجلس للحصول على دورها كأقلية والتأكد من ممارسة صلاحياته المنصوص عليها في القانون. ويُقسّم المجلس إلى لجان تساعد رئيس المجلس في إدارة البلدية بالمتابعة مع مديري الأقسام والدوائر كل حسب اختصاصه.

أمافيما يتعلق بآليات الاعتراض على قرارات المجلس فإنها تفتقر إلى وجود إجراءات مكتوبة أو منشورة ترشد المواطنين عند التقدم بها باستثناء معرفة المواطن بإجراء توجهه إلى قسم خدمات الجمهور عند حاجته للاعتراض على قرار المجلس.

وفيما يتعلق بالتدقيق الداخلي يوجد في البلدية وحدة تدقيق وصفت من قبل المدير التنفيذي بأنها غير فاعلة وهي مكونة من موظف واحد فقط.

ولم تخضع بلدية بيتونيا للرقابة والتفتيش مدة زمنية طويلة الأمر الذي يرفع مخاطر وقوع انحرافات مالية وإدارية فيها، كما أشار ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى ضعف التزام البلدية بنتائج آخر تدقيق شامل عليها.

وأظهرت الدراسة غياب توجهات المجلس نحو تفعيل المساءلة المجتمعية مع الإشارة إلى عدم امتناعها عن الرد عن أية تساؤلات توجه لها من قبل المواطنين أو الجهات المجتمعية.

ومن جهة أخرى لم تسجل أية ملفات فساد لدى هيئة مكافحة الفساد خاصة ببلدية بيتونيا.

مقدمة

يتزايد التوجه على الصعيد العالمي، نحو الإصلاح في نظام الحكم عن طريق تبني أنماط اللامركزية في الحكم، أو ما يعرف بنقل بعض المسؤوليات والمهام المتعلقة ببعض الخدمات العامة، بما يشمل: اتخاذ القرارات، والتطبيق والإشراف على التنفيذ، من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية المنتخبة، وذلك إيماناً بمبدأ أن الهيئات المحلية أكثر قدرة على معرفة احتياجات مواطنيها، واهتماماتهم. وتسهل حق المواطنين في المشاركة والمساءلة بحكم قربهم من مركز اتخاذ القرار. دون إغفال ضرورة التحلي والالتزام بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة الخاصة بإدارة العمل لدى العاملين في هذه الهيئات، واعتبار المجلس المنتخب مرجعية إدارة المجلس وجميع الإدارات التنفيذية في الهيئة المحلية بما فيها الرئيس، وهم مسؤولون أمام المجلس إضافة إلى ضرورة إتاحة الفرصة للمجتمع المحلي والمواطن في المشاركة وفي الرقابة على الأعمال والبرامج، والموازنات، والمشاركة في صنع القرارات، الأمر الذي تطلب تبني العمل بموجب مبادئ الشفافية ووصول المواطنين للمعلومات.

ولتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل الهيئات المحلية في فلسطين، بادرت مؤسسة أمان بتبني برنامج خاص لمساعدة الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة محلياً ودولياً وبشكل خاص اتحاد الهيئات المحلية ومجلس تطوير البلديات من أجل تفعيل قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة بعد أن قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان بتوطين ومواءمة المؤشرات الدولية ذات العلاقة لتتناسب والواقع الفلسطيني.

واستكمالاً لعملية فحص مدى فعالية وكفاءة مؤشرات نظام النزاهة في الهيئات المحلية الذي تم تطبيقه على مجموعة من البلديات منذ العام 2014، وفي سياق خطة ائتلاف أمان الإستراتيجية 2023-2025 لتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في الهيئات المحلية من خلال ثلاثة محاور هي (تعزيز نظام النزاهة الوطني للهيئات المحلية، ورفع الوعي المحلي بمكافحة الفساد وتفعيل آليات المساءلة الداخلية والخارجية)، قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان بإعداد دراسة لفحص نظام النزاهة المحلي في بلدية بيتونيا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تعزيز نظام النزاهة في الهيئة المحلية (بيتونيا) عن طريق:

- فحص مدى فعالية وكفاءة مؤشرات نظام النزاهة في البلدية.
- تقييم شفافية الإجراءات والآليات التي تقدم في إطارها الخدمات وفاعلية نظام العمل ونزاهة العاملين ومساءلتهم.
- تقييم واقع ودور الأطراف المجتمعية في المساءلة المجتمعية لبلدية بيتونيا.
- بلورة توصيات لتعزيز نظام النزاهة في الهيئة المحلية بالتعاون مع الفئات المستهدفة.

منهجية إعداد الدراسة:

اعتمد إعداد هذه الدراسة، على المنهج الوصفي الاستقصائي التحليلي والموضوعي، إضافة إلى مراجعة بيئة عمل قطاع الهيئات المحلية من مختلف جوانبه (القانونية، المؤسسية، والإجرائية، والسياسية) بشكل عام، وعلى بنية عمل بلدية بيتونيا بشكل خاص، حيث تم فحص مؤشرات الدراسة على واقع بيئة العمل في بلدية بيتونيا، تنفيذاً لأهداف هذه الدراسة.

تركز مؤشرات «نظام النزاهة في الهيئات المحلية» على تقييم بيئة الحوكمة في هذه الهيئات من حيث الحكم الداخلي في الهيئة المحلية، وقدرة كل الفاعلين الأساسيين فيها على الالتزام بقيم النزاهة، كما تعمل أيضاً على فحص مدى الالتزام في العمل بمبادئ الشفافية مثل علنية القرارات وإتاحة المعلومات والمعطيات والإجراءات من أجل فتح المجال للمواطنين للمشاركة، وفحص مدى فعالية كل من نظامي الرقابة والمساءلة.

استعرضت الدراسة في سبيل تقييم البيئة القانونية للهيئات المحلية في فلسطين التشريعات ذات العلاقة بانتخابات أعضاء الهيئات المحلية إلى جانب التشريعات الناظمة لعملها ومدى شمولية واستجابة نصوص هذه التشريعات.

كما استخدمت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها في تقييم دور الأطراف الرئيسية في الهيئات المحلية، مؤشرات عامة لقياسها، وفي كل مؤشر تم قياس (4) أربعة أبعاد هي: النزاهة والشفافية والمساءلة والفساد ومكافحته من خلال دراسة المجلس المحلي ورئيسه، النظام الهيكلي للبلدية، ومحكمة البلدية، وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد الخارجية.

ولكل مؤشر ووظيفة أبعاد قيست عن طريق أسئلة محددة، وقيّمت باستخدام طريقة التوزين بالألوان، حيث استخدم بالدراسة ثلاثة ألوان للتعبير عن تقييم المؤشر هي:

جيد	متوسط	ضعيف

أولاً: البيئة العامة والإطار القانوني المرجعي للحكم المحلي – فلسطين:

1- البيئة القانونية للحكم المحلي

ينظم عمل الهيئات المحلية قانون الهيئات المحلية (الصادر سنة 1997) الذي عرف الهيئة المحلية بأنها وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي. وكفل هذا القانون الشخصية الاعتبارية المستقلة للهيئة وإشراف المجلس المحلي على الجهاز التنفيذي للهيئة وأن يكون رئيس المجلس مسؤولاً أمام المجلس، واشترط القانون مصادقة وزارة الحكم المحلي على بعض قرارات المجلس مثل المصادقة على الموازنات السنوية. وحدد (في المادة 15) منه المهام والوظائف التي يمارسها مجلس الهيئة، ضمن حدود منطقته، حيث له أن يمارسها مباشرة بوساطة موظفيه ومستخدميه، أو أن يعهد بها أو ببعضها إلى متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين. كما أجاز القانون، لمجلس الهيئة، أن يمنح بها أو ببعضها امتيازات لأشخاص أو لشركات مدة أقصاها ثلاث سنوات، أو لمدة تزيد عن ثلاث سنوات شريطة موافقة الوزير، إضافة إلى صلاحية الوزير بإصدار الأنظمة أو اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم أعمال الهيئة المحلية، وتأمين مصالحها واحتياجاتها.[1]

وقد تناولت الدراسات السابقة الصادرة عن مؤسسة أمان حول مؤشر النزاهة في الهيئات المحلية الإطار القانوني (القوانين والأنظمة والتعليمات) للهيئات المحلية بالتفصيل* بدءاً من الانتخابات إلى المهام والصلاحيات، وصولاً إلى معززات النزاهة والشفافية في عمل الهيئات المحلية، وقدمت تقييماً لمدى شمولية واستجابة التشريعات ذات العلاقة لقطاع الهيئات المحلية في هذا الإطار، ويشار إلى أن الإطار القانوني الخاص بالهيئات المحلية يحتوي على أحكام عامة تنظم القواعد الأساسية والضرورية لعمل الهيئات المحلية ويمنح الهيئات المحلية مسؤوليات واسعة وشاملة تتيح لها العمل كحكومة محلية، ولكن النظام والقانون العام أبقى مسؤوليات أخرى للسلطة المركزية على الصعيد المحلي، الأمر الذي أربك عمل الهيئات المحلية، إضافة إلى ضعف الموارد المالية، الأمر الذي يبقي الضرورة إلى تحديث التشريعات أمراً ضروريا وذلك على الرغم من العديد من التحديثات التي طرأت على بعض الأنظمة المعمول بها وإصدار تعليمات جديدة مثل:

1. مزيد من التفاصيل حول مهام وصلاحيات الهيئات المحلية، يمكن مراجعة قانون الهيئات المحلية أو الاطلاع على دراستين سابقتين للموضوع نفسه صدرتا عن مؤسسة أمان حول نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي في بلدية رام الله وفي بلدية جنين، كما جرى التوسع فيهما أيضاً في موضوع التحديات التي تواجه الهيئات المحلية. وهما على الرابطين التاليين:
https://www.aman-palestine.org/data/itemfiles/0af619045322f02097a8f3821bce8052.pdf2f02097a8f3821bce8052.pdf
https://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/6398.html

*. انظر دراسة مؤشر النزاهة في الهيئات المحلية: دراسة حالة بلدية جنين على الرابط التالي: https://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/6398.html

- نظام رقم 3 لسنة 2024 بتعديل نظام ضريبة التربية والتعليم رقم 24 لسنة 2021.
- نظام رقم (5) لسنة 2024 بتعديل نظام إدارة مخلفات البناء أو الهدم رقم (16) لسنة 2023.
- نظام إدارة مخلفات البناء أو الهدم رقم (16) لسنة 2023م.
- قرار مجلس الوزراء بمدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة لموظفي الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة رقم (8) لسنة 2023.
- نظام الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص رقم (27) لسنة 2022.
- تعليمات رقم (2) لسنة 2021 بالتعرفة الموحدة للمياه والصرف الصحي.
- نظام ضريبة التربية والتعليم رقم (24) لسنة 2021.
- نظام محطات شحن المركبات الكهربائية رقم (7) لسنة 2022م.
- نظام إدارة النفايات الخطرة رقم (6) لسنة 2021.
- نظام التعرفة الموحد للمياه والصرف الصحي رقم (4) لسنة 2021.
- نظام إنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها رقم (17) لسنة 2021.
- قرار مجلس الوزراء رقم (15) لسنة 2020 بتعديل نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية رقم (6) لسنة 2011.
- نظام تعيين حدود المناطق الانتخابية والتجمعات السكانية التابعة لها رقم (16) لسنة 2020.
- نظام تعيين حدود المناطق الانتخابية والتجمعات السكانية التابعة لها رقم (16) لسنة 2020.

من جهة أخرى ما زالت صلاحية حل مجالس الهيئات المحلية التي منحها القرار بقانون لعام 2008 لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير الحكم المحلي، وتعيين رؤساء وأعضاء بدلاً من الرؤساء والأعضاء المنتخبين، تشكل مساساً باستقلالية الهيئات المحلية، كونها شخصية اعتبارية مستقلة وبمبدأ التمثيل والمساءلة المجتمعية، الأمر الذي أثر تلقائياً على ثقة المواطنين بهذه الهيئات.
كما تواجه الهيئات المحلية بما فيها بلدية بيتونيا العديد من المعيقات التي أثرت على عملها منذ سنوات، وقد جرى تسليط الأضواء عليها واستهدافها في أكثر من دراسة سابقة، حيث أشارت هذه الدراسات إلى مجموعة من التحديات، كان من أبرزها ضعف الموارد المالية نسبة للمهام الموكلة لها وشح الموارد المالية المتأتية من الضرائب والرسوم المنصوص عليها قانوناً، وعدم تحويل وزارة المالية للمستحقات المالية للهيئات المحلية في مواعيدها، والذي تفاقم مؤخراً بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والمالي الناتج عن تداعيات الحرب على غزة والحصار المالي الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية.

2-انتخابات المجالس المحلية:

عقدت انتخابات الهيئات المحلية الأخيرة في موعدها الدوري أي بعد أربع سنوات من الانتخابات السابقة المنعقدة في العام 2017. وقد أشار تقرير الانتخابات المحلية الصادر عن لجنة الانتخابات إلى أن انتخابات مجالس الهيئات المحلية الأخيرة وهي الرابعة عقدت بناء على دعوة مجلس الوزراء الفلسطيني على مرحلتين؛ أولاهما بتاريخ 2021/12/11، والأخرى بتاريخ 2022/3/26، وشملت العملية انتخابات الضفة الغربية فقط بسبب رفض حركة حماس عقد الانتخابات المحلية في غزة إلا ضمن شروط، وأصدر مجلس الوزراء قراراً بتأجيل عقد الانتخابات المحلية في غزة «إلى حين توفر الظروف الملائمة». شملت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية 376 هيئة محلية، جرى الاقتراع في 154 هيئة تنافست في كل منها أكثر من قائمة انتخابية، بينما فازت قوائم بالتزكية في 162 هيئة محلية أخرى، ولم تترشح أي قائمة مكتملة في 61 هيئة محلية. أما المرحلة الثانية فقد شملت 102 هيئة محلية، جرى اقتراع في 50 هيئة ترشحت في كل منها أكثر من قائمة، و23 هيئة فازت فيها قوائم بالتزكية، ولم تترشح أي قائمة في 29 هيئة محلية أخرى، أحيلت إلى مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأنها. وأشار التقرير إلى أن نسبة الاقتراع في المرحلتين وصلت إلى 58%، وشكلت نسبة فوز النساء من إجمالي الفائزين بالاقتراع والتزكية 21%، وتقدمت القوائم المستقلة على القوائم الحزبية بنسبة 69% مقابل 31% من العدد الكلي للمقاعد المتنافس عليها[2]:

وفي غالبية المواقع التي تمت فيها الانتخابات، كان هناك قوائم تتبع بصفة حزبية لحركة فتح، وأخرى لأحزاب اليسار الفلسطيني، في حين لم يكن هناك أي قائمة تعرف نفسها بأنها تتبع لحركة حماس، رغم وجود العديد من القوائم المدعومة من الحركة، التي كانت تنافس بشكل قوي وواضح في العملية الانتخابية الأخيرة. أما الشكل الأخر الذي ظهرت فيه الأحزاب في الانتخابات الأخيرة، فكان عبر قوائم التحالف مع الأحزاب الأخرى، كأحزاب اليسار الفلسطيني مع حركة حماس. بشكل عام كانت المنافسة الحزبية حاضرة في غالبية المواقع التي تمت فيها الانتخابات، ولكنها كانت أقوى وأوضح في المدن، بشكل أكبر من القرى والبلدات التي غلبت عليها العائلية. ورغم إعلان حركة حماس عن عدم مشاركتها في الانتخابات الأخيرة، إلا أنها سمحت لأشخاص ينتمون لها بالترشح بصفة مستقلة، وهذا شكّل بالإضافة إلى التحالفات التي شكلتها حماس والجبهة الشعبية، عاملاً مساعداً لتكون المنافسة الحزبية عالية في الانتخابات الأخيرة، كما حدث في نابلس على سبيل المثال[3]:

2.لجنة الانتخابات المركزية. تقرير الانتحابات المحلية 2021 المرحلتان الاولى والثانية. تموز 2022. على الموقع الرسمي للجنة الانتخابات المركزية
https://www.elections.ps/tabid/1220/language/ar-PS/Default.aspx

3.مركز العالم العربي للبحوث والتنمية اوراد. دراسة حول العوامل المؤثرة في تشكيلات وممارسات القوائم الانتخابية في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية (2021-2022). 30 سبتمبر/أيلول 2022.

وقد عقدت الانتخابات المحلية الرابعة ضمن نظام التمثيل النسبي الكامل، وفقاً لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته. ووفقاً لهذا النظام يتم الترشح من خلال القوائم الانتخابية المغلقة فقط، ويقوم الناخب بالتصويت لصالح قائمة انتخابية واحدة يظهر اسمها على ورقة الاقتراع دون ظهور أسماء مرشحيها، ولا يزال النظام الانتخابي يشهد جدلاً واسعاً بين النخبة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين إلى جانب موضوع الفوز بالتزكية الذي اعتبرته لجنة الانتخابات نقيضاً للديمقراطية على الرغم من عدم تعارضه مع القانون إذ لا يتاح فيه لجمهور الناخبين إبداء آرائهم.[4]

وينظم قانون انتخابات الهيئات المحلية جوانب تتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، ويحدد مصادرها، ويلزم المرشحين بتقديم تقارير مالية للجنة الانتخابات المركزية، دون النص على وجوب نشرها للمواطنين، وفي الوقت نفسه لم يضع سقفا ماليا للدعاية الانتخابية. مع الإشارة إلى توصيات بعض التقارير الرقابية الخاصة بالانتخابات المحلية الأخيرة كتقرير مركز شمس الذي أوصى بتعزيز الرقابة الرسمية والمدنية على التمويل الانتخابي، لا سيما في الهيئات المحلية الكبرى التي يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في ترجيح أو عدم ترجيح كفة قوائم معينة فيها.[5]

وكفل القانون العدالة في الترشح أمام المواطنين ونظم المساواة في الوصول للإعلام. حيث وقعت لجنة الانتخابات مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية تم بموجبها الاتفاق على بث دعايتها الانتخابية على تلفزيون فلسطين وفلسطين مباشر وإذاعة صوت فلسطين في الوقت نفسه والمساحة نفسها ، وقامت القوائم نفسها بإنتاج مواد الدعاية المجانية بما لا يتعارض مع الضوابط القانونية للدعاية والمواصفات الفنية المحددة من قبل اللجنة.[6]

وكغيرها من الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية جرت انتخابات بلدية بيتونيا ضمن الانتخابات المحلية الرابعة. وبالرجوع إلى التقارير النهائية الصادرة عن لجنة الانتخابات تبين أنه لا يوجد أية اعتراضات او طعون على نتائج انتخابات المجلس البلدي.[7]

أما عن النتيجة النهائية لتشكيلة المجلس البلدي في بلدية بيتونيا المكون من 13 مقعداً فقد جاءت بفوز قائمة البناء والتحرير/ حركة فتح بـ 8 مقاعد، وقائمة الاتحاد والانتماء/ مستقلة بـ 5 مقاعد من بينهم امرأتان.
وعلى الرغم من خوض بعض القوائم الانتخابات كمستقلين رسمياً إلا أن المجلس فعلياً هو منوع في الخلفيات السياسية لأعضائه كما أشار رئيس المجلس البلدي شاكر دولة.[8]

4.المصدر السابق
5.مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس. خبر صحفي حول تسليم مركز شمس تقريره الرقابي إلى لجنة الانتخابات المركزية. 2021/12/27
مركز "شمس" يسلم تقريره الرقابي للجنة الانتخابات المركزية | مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس
6.لجنة الانتخابات المركزية، مصدر سابق
7.تقرير لجنة الانتخابات، ملحق رقم 19. مصدر سابق
8.شاكر دولة. رئيس مجلس بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/2/22

البيئة العامة: بلدية بيتونيا

أسس أول مجلس قروي لبيتونيا سنة 1953، وجرى تشكيل أول مجلس بلدي سنة 1965، وكان امتداداً للدور والوظيفة والخدمات التي كان يؤديها المجلس القروي من قبله، وقد جرت أول انتخابات للمجلس البلدي سنة 1972، تلاه انتخابات أخرى في الأعوام 1986 و 1995 حيث تسلم رئاسة المجلس السيد عرفات خلف حتى العام 2012، أعقبه انتخاب مجلس بلدي جديد برئاسة ربحي دولة من 2012 حتى العام 2020.

تتبع بلدية بيتونيا إدارياً لمحافظة رام الله والبيرة، وتعتبر المدينة الثالثة في المحافظة من حيث المساحة، وتبلغ مساحة أراضيها الكلية في حدود 24 كلم، أي ما يقارب ال 23366 دونماً، منها 5000 دونم داخل حدود البلدية، و 1750 دونماً مزروعة بالزيتون. وقد تطورت وتوسعت المنطقة الحضرية خارج البلدة القديمة التي ما زالت تحتفظ بسماتها التاريخية والمعمارية. وتتصل مدينة بيتونيا بالبناء بمدينة رام الله وخاصة المنطقة الصناعية، كما وتتصل أحياؤها برام الله من الجهة الشرقية والشمالية بحدود مشتركة بطول (12كم)، مكونة من وحدة جغرافية وحضرية واحدة.[9]

استطاعت بلدية بيتونيا رفع تصنيفها لدى صندوق إقراض وتطوير البلديات إلى تصنيف A+ ، استناداً إلى مؤشرات الأداء المعتمدة لدى الصندوق. وتقدم البلدية خدماتها في المجالات التي ورد النص عليها في قانون الهيئات المحلية من خلال عملها في مجالات تنظيم المدينة وفق مخطط تنظيمي، والترخيص بإقامة الإنشاءات والأبنية ومتابعة التفتيش عليها، والمحافظة على نظافة المدينة وإنشاء الحدائق والساحات والمنتزهات وتنظيمها وإداراتها ومراقبتها، ووقاية الصحة العامة. إضافة إلى مراقبة المواد الغذائية والاستهلاكية بالاشتراك مع الجهات المختصة، والترخيص بمزاولة الحرف والمهن، والمحافظة على السلامة العامة وتنظيم المواصلات و النقل، و تحديد واستيفاء رسوم وعوائد البلدية والغرامات التي توقع على المخالفين لأنظمتها، وحماية الأبنية الأثرية بالتعاون مع الجهات المختصة، ومنع وإزالة التعدي على أملاكها الخاصة والأملاك العامة الخاضعة لسلطتها.[10]

تتلخص رؤية بلدية بيتونيا الإستراتيجية بـ: «مدينة عريقة خضراء آمنة» وقد ورد في مقدمة الخطة التنموية المحلية للأعوام (2023-2026) المنشورة على الصفحة الرسمية للبلدية أن البلدية حرصت أثناء تحديد رؤيتها وأهدافها وأولوياتها التنموية على ملامسة احتياجات المجتمع المحلي من خلال إشراك مختلف مكوناته بشكل عام، والفئات المهمشة وخاصة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص في مختلف مراحل عملية التخطيط، وذلك عبر تمثيلهم في اللجان التنموية من جهة، ودمج احتياجاتهم وأولوياتهم في الخطة التنموية المحلية من جهة أخرى، من خلال ترجمتها إلى برامج ومشاريع في المجالات التنموية المختلفة.[11]

---

9. الصفحة الرسمية لبلدية بيتونيا من نحن

10. المصدر السابق

11. بلدية بيتونيا. وثيقة الخطة التنموية المحلية لمدينة بيتونيا 2023-2026. على موقع البلدية تقارير ومنشورات

ويقوم رئيس المجلس المحلي في مدينة بيتونيا بممارسة صلاحياته وأداء المهام المنوطة به حسب قانون الهيئات المحلية، كما أن أعضاء المجلس أيضاً يقومون بممارسة مهامهم حسب القانون وهم موزعون على مجموعة لجان متخصصة يجري انتخابها من المجلس نفسه وهي (التربية، الرقابة، التنظيم والبناء، المالية، الاجتماعية). وأشار رئيس المجلس الحالي السيد شاكر دولة إلى وجود بعض الإشكاليات التي واجهت رئاسة المجلس حيث إن أعضاء مجلس بلدي بيتونيا اتفقوا على تناوب رئاسة المجلس بين رؤساء الكتل المشكلة للمجلس، مشيراً إلى أن الرئيس السابق للمجلس تمسك بمنصب الرئيس عند حلول الموعد المحدد مما أثار إشكالية كبرى داخل المجلس أثرت في سير الأعمال فيه، وأضاف أن هذه الاشكالية عرّضت أعضاء المجلس لضغوطات وتدخلات خارجية جمة لإقناع الرئيس السابق للمجلس التنحي عن موقعه لإتاحة المجال للرئيس الحالي.[12]

وأوضح المدير التنفيذي للبلدية خضير شاهين أن اجتماعات المجلس توثق بمحاضر ولكن يتم الاحتفاظ بها في المجلس دون نشرها أو نشر ملخص عنها أو عن قرارات المجلس، باستثناء بعض القرارات التي تبلغ مباشرة لأصحاب المصلحة التي تتيح لهم الاعتراض على القرار في حال تطلب الأمر ذلك.[13]

تبلغ موازنة البلدية للسنة المالية 2024 (واحدا وثلاثين مليون شيكل)، وتبلغ مديونية البلدية قرابة (الأحد عشر مليون شيكل ونصف) ومن المتوقع أن تكون الموازنة التقديرية للعام 2025 (خمسة وثلاثين مليون شيكل)، وتقدر قيمة رواتب العاملين من الميزانية قرابة نصف مليون شيكل لتغطي (140) موظفا بمختلف التصنيفات مع المتقاعدين، الذين يخدمون 40.000 نسمة (المقيمين في مدينة بيتونيا)[14]، وتنشر موازنة البلدية على صفحتها الرسمية وصفحتها الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، وهي فقط ورقة ملخص الموازنة الموقع من وزير الحكم المحلي، ولا تقدم بصيغة موازنة المواطن.[15]

وتعتمد البلدية في إيراداتها على جمع الرسوم والضرائب المقرة في قانون الهيئات للمحلية، وتشكل فواتير المياه التي تجبيها البلدية الجزء الأهم من إيرادات البلدية كما أشار رئيس المجلس.

وأشارت المهندسة فداء عازم مديرة الدائرة الهندسية في البلدية إلى أن البلدية تلتزم بالتعليمات لمنصوص عليها في أنظمة البناء والتراخيص، ولكنها تواجه إشكاليات كبرى أثناء التطبيق الفعلي على أرض الواقع حيث لا يلتزم الكثير من مقدمي طلبات الترخيص بالتعليمات، فتسجل العديد من التعديات أو بدء البناء قبل الحصول على الترخيص، وبالمقابل فإن الوضع الاجتماعي في مدينة بيتونيا والاقتصادي العام في فلسطين يحول دون تنفيذ إزالة التعديات، كما أن طول المدد الزمنية لقضايا المخالفات التي ترفعها البلدية أمام محاكم البلديات يشكل عائقا يحول دون سرعة اتخاذ الإجراءات مما يتيح المجال أمام المخالفين الاستمرار في البناء دون ترخيص أو التعدي مما يصعب على البلدية الإزالة بعد اكتمال البناء.[16]

12. شاكر دولة. رئيس مجلس بلدية بيتونيا، مقابلة بتاريخ 2024/12/22

13. خضير شاهين، المدير التنفيذي للبلدية، وسعد أبوزيد المدير المالي للبلدية مقابلة بتاريخ 2024/2/22

14. شاهين، المصدر السابق

15. انظر رابط ملخص موازنة البلدية للعام 2024 على صفحة البلدية الفيس بوك بلدية بيتونيا Bietunia Municipality | Facebook

16. فداء عازم. مديرة الدائرة الهندسية في بلدية بيتونيا. مقابلة بتاريخ 2024/12/24

تعمل بلدية بيتونيا بهيكلية مقرة ولكنها غير منشورة أما عن أقسام البلدية فهي منشورة على صفحتها الرسمية ولكنها غير محدثة فعلى سبيل المثال يوجد في البلدية أقسام خاصة بالمالية والهندسة والمشاريع والرقابة ومركز خدمات الجمهور الذي يستقبل شكاوى الجهور من بين مهام عدة يقوم بها. ويعمل موظفو البلدية دون وصف وظيفي باستثناء الوصف الوظيفي الموحد والمعياري الذي عممته وزارة الحكم المحلي على البلديات، إذ تحاول البلدية منذ أشهر مواءمة أو تكييف مهام الموظفين مع هذا الوصف الوظيفي الموحد.[17]

أما عن كفاية موارد البلدية والبنى التحية فيها فقد أشار رئيس مجلس بلدية بيتونيا شاكر دولة في لقاء على شبكة فلسطين الإخبارية أن البلدية تعاني من نقص في مواردها حيث تعاني مدينة بيتونيا من عدم وجود شبكة صرف صحي، إذ يعتمد قرابة الـ 45 ألف مواطن على حفر امتصاصية تسبب مكرهة صحية وتلوث المياه الجوفية، وأوضح أن البلدية وقعت مذكرة تفاهم مع بلدية رام الله في بداية شهر 12 من هذا العام لإنشاء شبكة صرف صحي في منطقة الكروم الشمالية تخدم 15 ألف مواطن، بينما حال الاحتلال الإسرائيلي دون تنفيذ شبكة لكامل بيتونيا بسبب رفض المجلس المحلي شرط أن تخدم الشبكة المستوطنات والمعسكرات المحيطة. وحول الواقع الأمني في بيتونيا أوضح رئيس البلدية وجود مركز شرطة واحد يحتوي على 8 أفراد فقط لقرابة 45 ألف مواطن، ومركبة واحدة للشرطة، وهذا غير كاف على الإطلاق. كما أشار رئيس المجلس إلى ضعف البنية التحتية في بيتونيا وخصوصاً الشوارع، لأن جزءاً من شوارع المدينة يتبع للبلدية، بينما الطرق المكملة تتبع لمسؤولية وزارة الأشغال العامة، الأمر الذي يتطلب التكامل في العمل لتقوية البنية التحتية في المدينة، وعن واقع شبكات المياه أشار رئيس المجلس إلى أن خطوط المياه تالفة أو قديمة أقيمت منذ عام 1970، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفاقد المائي إلى 40% وهي مشكلة كبير جداً ومستمرة، وهناك وعود من سلطة المياه بالمساعدة في تجديدها. وأضاف رئيس البلدية أن إيرادات البلدية تراجعت بنسبة 56% عن السنوات السابقة بسبب الظروف التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية في ظل الحرب.[18]

17. مثنى نصار. مدير الشؤون الادارية في بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/2/22

18. شبكة فلسطين الإخبارية PNN. رئيس بلدية بيتونيا : نطالب الحكومة بتسديد ديونها التي تبلغ 6 مليون شيكل. نشر بتاريخ 2024/12/1 على رابط: رئيس بلدية بيتونيا : نطالب الحكومة بتسديد ديونها التي تبلغ 6 مليون شيكل | PNN

محكمة البلدية:

بناءً على القرار بقانون رقم (32) لسنة 2018 بشأن محاكم الهيئات المحلية الصادر بتاريخ 2018/10/2 أنشئت محكمة متخصصة في كل محافظة من محافظات الوطن تسمى محكمة الهيئات المحلية تكون ضمن تشكيل المحاكم النظامية بعد أن كانت المحاكم تعقد في مقرات البلديات من قبل. وقد التزمت بلدية بيتونيا بالتعامل مع المحكمة حيث أشار المدير التنفيذي للبلدية إلى أن عدد القضايا التي رفعت للمحكمة وقد بت فيها تقارب ال350 قضية.[19]

وفي هذا السياق يشار إلى أن البلديات أبدت تحفظاتها على تحويل المحاكم من الهيئات المحلية وإنشاء محاكم متخصصة، فمن وجهة نظر الهيئات المحلية تسلب البلديات حقها في الادعاء كما أنها تسلب البلدية حقوقها المالية، حيث إن الجباية الناتجة عن الأحكام ستجري من خلال المحكمة وتدخل إلى الصندوق العام وبعدها تحول إلى البلديات. ولهذا أُلغي هذا القرار بقانون أُصدر قرار بقانون آخر عالج هذه التخوفات، وقد بدأت بعض البلديات باسترداد الحق في تشكيل محاكم هيئات محلية استنادا إلى القانون، ومن بين هذه الهيئات المحلية بلدية بيتونيا التي شرعت بتقديم طلب لتشكيل محكمة خاصة بها.

19. خضير، مصدر سابق بتاريخ 2024/12/28

ثانياً: نظام النزاهة ومكافحة الفساد في بلدية بيتونيا

1-قيم النزاهة

أعضاء المجلس البلدي

يخضع رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية لقانون مكافحة الفساد لسنة (2005) وتعديلاته، كما هو وارد في المادة (رقم 2 بند 6)، وتخضع الهيئات المحلية ومن في حكمها لقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية حسب المادة (31) منه، إضافة إلى قانون الهيئات المحلية، وهذه القوانين تنظم الأحكام الخاصة بتضارب المصالح وإقرار الذمة المالية، إلى جانب ميثاق شرف رئيس وأعضاء مجالس الهيئات المحلية الصادر عن وزارة الحكم المحلي، ونظام رؤساء الهيئات المحلية لسنة 2017 وتعديلاته لسنة 2018 الصادر عن مجلس الوزراء الذي نص على العديد من البنود التي تنظم وتعزز نزاهة عمل رئيس المجلس البلدي وأعضائه، كالتزام رئيس المجلس بتسليم المجلس الهدايا التي يتحصل عليها بحكم وظيفته وتزيد قيمتها عن مائة دينار، واعلامه بالهدايا التي تقل قيمتها عن ذلك، ويجب ألا تكون الهدايا مشروطة أو مرتبطة بأي خدمة أو تمييز إيجابي لصالح مقدميها بشكل مباشر أو غير مباشر. وإلزام رئيس المجلس بتقديم إقرار الذمة المالية للجهات المختصة خلال المواعيد المحددة لذلك. كما حظر القرار على الرئيس أو العضو استغلال منصبه وصلاحياته لمنفعة ذاتية أو ربح شخصي يتحقق له بشكل مباشر أو غير مباشر. أو قبول منحة أو مساعدة مالية أو شخصية من الذين يرتبطون بالهيئة بخدمة أو منفعة أو بعقد أو معاملة.

وهذه الأحكام والتعليمات تسري على مجلس بلدية بيتونيا، كما أكد المدير التنفيذي لبلدية بيتونيا أن رئيس وأعضاء المجلس التزموا بتقديم إقرارات الذمة المالية لهيئة مكافحة الفساد.[20]

استقلالية اتخاذ القرارات:

أكد رئيس مجلس بلدية بيتونيا السيد شاكر دولة أن مجلس بيتونيا مكونمن مجموعة من القوائم موزعة بين ألوان سياسية ومستقلين، وأن إدارة المجلس تقوم على اتفاقية تداول الرئاسة بين رؤساء هذه القوائم، وأضاف أن إجراءات تداول الرئاسة لم تجر بشكل سلس، الأمر الذي أربك أعمال المجلس إلى أن تم الوصول لانتقال رئاسة المجلس من رئيس لآخر، وقد تولى الرئيس الحالي رئاسة المجلس منذ أشهر قليلة مضيفاً أن المجلس عمل على تحصين نفسه من التدخلات الخارجية.[21]

وقد أضاف المدير التنفيذي للبلدية أن قرارات المجلس تصدر في أغلبها بالتوافق بين أعضائها، مضيفاً أن المجلس يتعرض لضغوطات في بعض الأحيان من عشائر وعائلات بيتونيا خاصة عندما تصدر قرارات بالمخالفات أو التعديات.[22]

من جهتها أكدت عضو المجلس البلدي تحرير القاضي وهي عضو من قائمة الأقلية في المجلس أن المجلس يصدر قراراته في أغلب الأحيان بالتوافق إلا في حالات معينة لا يتم التوافق عليها يتم اللجوء إلى التصويت، وأضافت أن تأثير التدخلات على قرارات المجلس تكاد تكون محصورة وإن وقعت فهي تكون في قرارات غير مؤثرة، وقدرت هذه الحالات بأنها لا تتجاوز الـ 5% من أعمال المجلس.[23]

20.خضير، مصدر سابق

21.دولة، مصدر سابق

22.خضير، مصدر سابق

23.تحرير القاضي. عضو مجلس بلدية بيتونيا. مقابلة هاتفية بتاريخ 2024/12/29

إجراءات التوظيف:

تعتمد بلدية بيتونيا في عملية التوظيف على نظام موظفي الهيئات المحلية لعام 2009، ونظام بتعديل نظام موظفي الهيئات المحلية لعام 2009 لعام 2018.

وكباقي البلديات تنقسم الوظائف في البلدية إلى موظفين (دائمين أو بعقود) و عمال وقد أشار المدير التنفيذي للبلدية إلى أن البلدية تلتزم بإجراءات التوظيف بالقوانين من حيث الإجراءات.[24]

وأضاف المدير الإداري للبلدية مثنى نصار أن غالبية الوظائف في البلدية تجري بالفعل عن طريق المقابلة، وبوجود مختصين فنيين في حال كان الشاغر يتطلب مختصاً للبت به، إلا أنه بالمقابل لا تزال بعض التعيينات وخاصة العقود تجري عن طريق التوصية والوساطة مع تأكيده أن هذه الظاهرة تراجعت في المجلس الحالي.[25]

إجراءات الشراء والعطاءات:

تتميز البلدية بتطبيق إجراءات واضحة في عمليات الشراء واستدراج العروض حيث تتم عملية التوريدات في البلدية من قبل قسم العطاءات والمشتريات وهي التي تعمل على إدارة عمليات الشراء وإدارة المشاريع وإتمام كل الإجراءات المتعلقة بها وتلتزم البلدية في أعمال الشراء بقانون الشراء العام رقم 8 لسنة 2014 ونظام الشراء العام رقم 5 لسنة 2014 وتعليمات الحكم المحلي.[26]

ويلتزم القسم بإجراءات طلب الشراء ودراسة مدى الحاجة للمواد الواردة حسب نماذج معدة مسبقاً، حيث تستخدم نماذج مخصصة للعطاءات يرفق معه جداول الكميات والمخططات إن وجدت، وعند اعتماده من القسم المعني يعرض على وزارة الحكم المحلي لأخذ الموافقة، وبعدها يتم الإعلان عنه في الصحف المحلية أو بوابة الشراء العام، ويتم تشكيل لجنة خاصة من أعضاء المجلس البلدي وقسم العقود والمشتريات والدائرة المالية والقسم المعني وبحضور الشركات المشاركة، وتفتح العروض بجلسة علنية ويتم الإفصاح عن الأسعار وقيمة الكفالات المطلوبة، ويجري تحرير محضر بالعروض. وتحال بعد ذلك للجنة الفنية لدراستها، التي بدورها تعد تقريراً يُعرض على المجلس البلدي لاتخاذ القرار بالإحالة على الشركة التي نجحت بالدراسة، وأشار رئيس قسم العطاءات إلى أن البلدية تُعطي فترة اعتراض مدته خمسة أيام، وإن لم يعترض أحد يتم إبلاغ الشركة التي رسا عليها العطاء والاعتذار للمتنافسين الذين لم يحالفهم الحظ.[27]

24. خضير، مصدر سابق
25. مثنى نصار. المدير الإداري في بلدية بيتونيا. مقابلة بتاريخ 2024/12/22
26. بلال هريش. رئيس قسم العطاءات والمشتريات في بلدية بيتونيا. مقابلة بتاريخ 2024/12/22
27. هريش. مصدر سابق

ضوابط النزاهة للعاملين في البلدية:

على الرغم من صدور قرار مجلس الوزراء بمدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة لموظفي الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة رقم (8) لسنة 2023م منذ قرابة العام إلا أنه ما يزال غير معمول به في بلدية بيتونيا، حيث لم يجر الاطلاع وتوقيع موظفي البلدية عليه. «مع التنويه إلى أن البلدية أشارت في الاجتماع المنعقد لمناقشة مسودة الدراسة أن البلدية قامت بنشر المدونة في البلدية دون توضيح إذا ما جرى توقيع العاملين في البلدية عليها[28] وعلى الرغم من أن ضوابط النزاهة والمساءلة وتضارب المصالح وتلقي الهدايا منصوص عليها في أنظمة وقوانين سابقة لهذا النظام، إلا أنه لوحظ ضعف في مستوى معرفة أو اطلاع موظفي البلدية على هذه الوثائق.

وقد أشار المدير التنفيذي للبلدية إلى وجود تعليمات شفهية خاصة بالإبلاغ عن شبهات الفساد، وعدم وجود تعليمات مخصصة مكتوبة ومعممة داخل البلدية بهذا الخصوص.[29]

أما فيما يتعلق بحيادية الموظفين فقد أشار مجموعة ممن جرى مقابلتهم في البلدية إلى أن ظاهرة تداول رؤساء المجلس أثرت في حيادية الموظفين حيث برزت مظاهر كحماية بعض الموظفين غير الملتزمين بأنظمة البلدية من قبل رؤساء أو أعضاء المجلس على اعتبار ما يربطهم من صلة بهم سواء اجتماعية أو سياسية[30]، حيث طالبت نقابة العاملين في البلدية في بيان لها بإجراء إصلاحات إدارية في نظام شؤون الموظفين وعدم التمييز في العقوبات والترقيات والتنافس فيما بينهم بالوظائف والمناصب.[31] وفي هذا السياق أشارت البلدية في الجلسة المخصصة لنقاش مسودة هذه الدراسة وفي معرض ردها على ما ورد في بيان النقابة إلى أن العقوبات تجري ضمن القانون بتشكيل لجنة تحقيق من المجلس البلدي واتخاذ العقوبة بناءً على ما منحه القانون للموظف، وينطبق كذلك الأمر على التعيينات والتنافس.[32]

وجرت الإشارة إلى أن البلدية لم تنجح منذ قرابة السنتين في تعيين مدير تنفيذي للبلدية فقد استمر المدير التنفيذي السابق في منصبه كقائم بالأعمال، وكذلك الأمر بالنسبة للمدير التنفيذي الحالي المعين كقائم منذ أربعة أشهر[33] ، وقد أكدت عضو المجلس البلدي تحرير القاضي أن هذا الوضع أثر بشكل كبير في أعمال البلدية، وعلى علاقة الأعضاء بالموظفين، إلى جانب عدم تولي تعزيز خبرات الطواقم العاملة في البلدية من قبل الإدارة التنفيذية.[34]

إلى جانب ملاحظة الوقوع في تضارب المصالح لدى بعض الموظفين وعلى وجه الخصوص العاملون في الميدان كالمساحين، مع الإشارة إلى أنه تم تنبيه رؤساء المجلس بهذا الشأن ولم يتخذ بهم إجراء، وأيضاً تم تسجيل ملاحظات على بعض الموظفين الذين يقومون بتقديم تسهيلات معينة في بعض الخدمات لبعض المراجعين.[35]

---

28. كتاب موجه من البلدية لمؤسسة أمان بخصوص ردود البلدية على ما ورد في مسودة الدراسة المعدة في شهر كانون الثاني 2025. بتاريخ 2025/4/21
29. خضير، مصدر سابق
30. أكثر من مصدر في البلدية، تم التحفظ على هويتهم بناءً على طلبهم
31. موظفو بلدية بيتونيا يعلنون الإضراب ضد تنكر البلدية لمطالبهم. بيان صحفي صادر عن النقابة بتاريخ 2023/9/13. على صفحة شاهد الإلكترونية موظفو بلدية بيتونيا يعلنون الإضراب ضد تنكر البلدية لمطالبهم
32. كتاب موجه من البلدية لمؤسسة أمان، مصدر سابق
33. أكثر من مصدر، مصدر سابق
34. القاضي، مصدر سابق
35. أكثر من مصدر، مصدر سابق.

2-مبادئ الشفافية

آليات عمل الهيئة

أصدرت وزارة الحكم المحلي دليلاً يسمى «دليل رئيس وأعضاء الهيئات المحلية» يتناول هذا الدليل كل ما هو مطلوب عمله من المجلس البلدي في الأمور القانونية والمالية والحقوق والواجبات والعلاقة مع المجتمع المحلي. إلى جانب نظام موظفي الهيئات المحلية (رقم 1 لسنة 2009) وتعديلاته الصادر عن مجلس الوزراء، وهو مطبق في كل الهيئات المحلية، بالإضافة إلى قانون الشراء العام لسنة 2014 وتعديلاته ونظامه. ونظام الأبنية الخاص بالبلدية ونظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية (رقم 5 لسنة 2011)، الصادر عن وزارة الحكم المحلي. ومن الناحية المالية تعتمد البلدية النظام المالي للهيئات المحلية رقم (11) لسنة 2019 الصادر عن وزارة الحكم المحلي، ويشار إلى أن كل هذه القوانين والأنظمة منشورة وواضحة.

وعلى الرغم من وجود هذه القوانين والأنظمة إلا أن البلدية تفتقر إلى دليل عمل أو دليل إجراءات يقوم على تقديم توصيف لكل أعمال وخدمات البلدية ويوضح كل ما يتعلق بالجوانب الإدارية الخاصة بإدارة الهيئة التي تسهّل الفصل بين المستوى السياسي والمستوى التنفيذي في الهيئة. فعلى سبيل المثال أشارت المهندسة فداء عازم مديرة القسم الهندسي إلى أن التقارير الإدارية التي تقدم للمجلس عبر المدير التنفيذي تقدم في بعض الأحيان إلى المجلس مباشرة.[36]

فيما يتعلق بتوثيق أعمال الهيئة أشار المدير التنفيذي للبلدية إلى أنه يجري إعداد المحضر من قبله ويتم توقيعه في الجلسة اللاحقة من قبل الرئيس والأعضاء والاحتفاظ به في المجلس.[37]

نشر الموازنة:

بالرجوع إلى صفحة التواصل الاجتماعي للبلدية على موقع الفيس بوك يمكن الحصول ولكن بصعوبة على ملخص موازنة البلدية للعام 2024 المصادق عليه من وزير الحكم المحلي ، و تقرير المدقق المالي للسنة المالية المنتهية 2023.[38]

ويجدر التنويه هنا إلى أن البلدية تعتمد في نشر معلوماتها على صفحة الفيس بوك الخاصة بها أكثر من الصفحة الرسمية، مع العلم أن صفحات الفيس بوك ليس من السهل إجراء عمليات البحث واستخراج المعلومات منها لأنه لا يمكن تصنيف المعلومات عليها.

36.عازم. مصدر سابق

37. خضير، مصدر سابق

38.Facebook (3)

*. صفحة بلدية بيتونيا على الفيسبوك: بلدية بيتونيا Bietunia Municipality

نشر إجراءات الشكاوى والاعتراض على قرارات المجلس:

تعلن البلدية عن إجراءات تقديم الشكاوى عبر منشورات مكتوبة (بروشورات) توزع في مركز خدمات الجمهور ويجري تقديم الشكوى عن طريق تقديمها للموظف المسؤول الذي بدوره يقوم بإحالتها إلى الأقسام المسؤولة إلكترونياً وتتبعها إلى أن تعود بالرد على مقدمها.[39] ولكن ما يؤخذ على هذه الآلية (البرشورات في مركز خدمات الجمهور) أنها محدودة الانتشار، وعلى الرغم من أن البلدية لديها نظام البلدية الإلكترونية التي تحتوي على نماذج تقديم الشكاوى إلا أن هذا النظام محدود الاستخدام من قبل المواطنين.

وقد لوحظ أثناء إعداد الدراسة أن بعض المواطنين يتوجهون بشكل مباشر إلى القسم المسؤول عن موضوع الشكوى يحملون شكواهم، وأيضاً بعض الموظفين يحملون شكاوى مواطنين إلى الأقسام المسؤولة دون المرور عبر مركز خدمات الجهور.

من جهة أخرى لا يوجد في البلدية إجراءات مكتوبة أو معلنة حول آليات الاعتراض على قرارات المجلس.[40]

39. إبراهيم شلبي. مدير مركز خدمات الجمهور في بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/12/22

40. خضير، مصدر سابق

آليات جمع الضرائب والرسوم

تقوم بلدية بيتونيا بتقديم خدمة المياه كمزود من مصلحة المياه إلى المواطنين المقيمين في حدود بلدية بيتونيا، حيث تمتلك البلدية شبكة مياه خاصة تشرف عليها من حيث التأهيل والصيانة وتمديد شبكات جديدة وعدادات الدفع المسبق وتقوم أيضاً بجباية الرسوم حسب تسعيرة سلطة المياه، ويتم محاسبة المصلحة بشكل شهري.[41]

وأشار المدير المالي للبلدية السيد سعد أبو زيد أن تحويل فواتير المياه إلى عدادات الدفع المسبق ساعد البلدية على تحصيل ديونها المتراكمة على المواطنين حيث يضاف مبلغ مقطوع من الديون السابقة عند كل عمليه شحن تجري من قبل المواطنين لعداد المياه، ويستثنى من هذه العملية المواطنون غير المقتدرين.[42]

كما أضاف المدير المالي أيضاً أن هذا القرار لا يسري على مؤسسات السلطة والمدارس الحكومية الموجودة في مدينة بيتونيا ولا يسري أيضاً على مصنع الأدوية، وأشار إلى أن البلدية تواجه صعوبة في عملية تحصيل الديون المتراكمة على الوزارات الموجودة في بيتونيا فباستثناء وزارتي الداخلية والعمل هناك بعض الوزارات كالتربية والتعليم لم تدفع ديونها المتراكمة (مياه ونفايات) منذ سنتين وكذا الأمر بالنسبة للأجهزة الأمنية المتواجدة في بيتونيا.[43]

أما عن الضرائب والرسوم التي تحصلها البلدية فهي تلتزم بما هو منصوص عليه في القانون من حيث النوع والتعرفة (الرسوم، ضرائب الأملاك والمعارف، أنظمة الترخيص، الحرف والصناعات...إلخ)، وعن آليات الجمع أشار المدير المالي إلى أن انظمة التحصيل كان فيها بعض الثغرات التي أدت إلى وقوع حالات اختلاس خاصة من قبل الجباة، ولكن تم تجاوز هذه الثغرات بعد تحويل التحصيل من اليدوي إلى الإلكتروني. وتقوم البلدية في نهاية كل عام على تشجيع المواطنين بالالتزام بدفع الضرائب المحددة أوقات استحقاقها في بداية العام القادم وذلك بتخصيص خصم للملتزمين في الدفع وخصم إضافي للذين يدفعون إلكترونياً، مشيراً إلى بعض التحديات التي تواجهها البلدية في هذا المجال وهو عدم وجود قسم تحصيلات فعلي في البلدية يقوم على رسم الخطط والسياسات التي ترفع من ايرادات البلدية، وأشار إلى حيث يوجد مكان للقسم على الهيكلية ولكنه غير فعال.[44]

41. خضير، مصدر سابق استفسار بتاريخ 2024/12/26
42. أبو زيد، مصدر سابق
43. المصدر السابق
44. لمصدر السابق

شفافية العطاءات والمشتريات:

تقوم البلدية بالالتزام بالإعلان عن العطاءات في الصحف الرسمية وعلى بوابةالشراء العام ووسائل التواصل الاجتماعي.[45]

شفافية الإدارة:

تعتمد بلدية بيتونيا في نشر أخبارها على صفحة التواصل الاجتماعي الخاصة بها على الفيس بوك، وعلى الرغم من أن هذه الآلية تعتبر فعالة في التواصل مع المجتمع المحلي إلا أنها لا تشكل بنك معلومات يمكن الرجوع إليه للاطلاع على البيانات والمعلومات حين استهدافها من المواطنين أو الباحثين على حد سواء، ففي الوقت الذي يمكن الاطلاع عليه على تحديث المعلومات على صفحة الفيس بوك إلا إنها لا تقدم بطريقة مصنفة على عكس الصفحة الرسمية، هذا من جانب، ومن جانب آخر تفتقر صفحة الفيس بوك والصفحة الرسمية للبلدية إلى نشر العديد من الوثائق التي تهم المواطنين مثل أسماء أعضاء المجلس، مواعيد اجتماعات المجلس، جدول أعماله، ملخص المحاضر، قرارات المجلس، قرارات لجنة البناء والتنظيم، التقارير الإدارية والمالية، الهيكلية الإدارية، طرق التواصل مع الأقسام وغيرها من الوثائق وفي ذات الوقت تنشط الصفحتان في تغطية نشاطات المجلس البلدي بشكل دوري وذلك على الرغم من وجود العديد من المعلومات التي أصبحت بحاجة لتحديث.[46] ولكن بالرجوع إلى الصفحة الرسمية وصفحة الفيس بوك بالإمكان إيجاد الخطة الإستراتيجية والموازنة السنوية وتقارير المدقق المالي الخارجي وهذه الوثائق يرتبط نشرها بشرط لصندوق إقراض البلديات.

وفي هذا السياق أشار السيد ثائر ظاهر مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام والشؤون الثقافية والمجتمعية في بلدية بيتونيا أن البلدية تخلو من سياسة مكتوبة للنشر، لذلك يرتبط نشر المعلومات بتوجهات المجلس الذي يقود البلدية وعلى صعيد المجلس الحالي لا يوجد توجهات أو سياسات لدى المجلس بنشر الوثائق المتعلقة بأعمال البلدية.[47]

أما فيما يتعلق بنشر المعلومات المالية الخاصة بالأعضاء التي يقصد بها الإفصاح عن الممتلكات الخاصة بهم فلا يوجد نصوص قانونية تجيز للمواطنين الحصول على معلومات مالية خاصة بالأعضاء ولكن لا يوجد أيضاً نصوص تمنع ذلك. كما لا توجد مبادرات ذاتية من قبل الأعضاء للتصريح عن ذممهم المالية للجمهور، علماً أن الإفصاح عن الممتلكات الخاصة بأعضاء مجالس الهيئات المحلية يعد من الممارسات الفضلى في إطار الشفافية وهو إجراء وقائي لمنع الوقوع في تضارب المصالح من قبل الأعضاء.

45.انظر على سبيل المثال إعلانات البلدية على بوابة الشراء العام قائمة العمليات الشرائية

46. انظر الصفحة الرسمية للبلدية على الفيس بوك: بلدية بيتونيا Bietunia Municipality والموقع الرسمي للبلدية على الإنترنت الصفحة الرئيسية

47.ثائر ظاهر مدير دائرة العلاقات العامة واللإعلام والشؤون الثقافية والمجتمعية في بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/12/22

3-نظم المساءلة

الإشراف على الخدمات :

أشار المدير التنفيذي لبلدية بيتونيا إلى وجود هيكلة للبلدية مقرة من وزارة الحكم المحلي ويجري تعديلها مرة واحدة كل ٤ سنوات، وهي مقسمة إلى عدة دوائر وأقسام يتم الإشراف عليها من قبل مدير البلدية.[48] وعلى الرغم من نشر أقسام البلدية على الموقع الرسمي للبلدية إلا أنه أثناء المقابلات تبين أن هناك تغييراً على الأقسام لم يجر تحديثه على الصفحة مثل (محكمة البلدية التي نقلت إلى الجهاز القضائي، والتحديث على دائرة الهندسة). على الرغم من تلقي البلدية الوصف الوظيفي الموحد من وزارة الحكم المحلي إلا أن الموظفين حتى تاريخه لم يتسلموا الوصف الوظيفي الجديد ذلك بسبب أن الوصف الموحد لا يتناسب مع الوضع القائم في البلدية، الأمر الذي يتطلب مواءمة بعض الوصف مع المواقع الوظيفية أو العكس، إن غياب الوصف الوظيفي للموظفين يؤدي بالضرورة إلى تداخل المهام وغياب المسؤولية، الأمر الذي يؤثر في جودة العمل وبالتالي في الخدمة المقدمة للمجهور.[49]

وعلى الرغم من إشارة المدير التنفيذي إلى أن الاتصال بين موظفي البلدية ورئيس المجلس هو اتصال عمودي يتبع التسلسل الهرمي في الهيكلية، حيث يجري التواصل مع الأقسام والإدارات ومراقبة أعمالها عبر المدير التنفيذي للبلدية، الذي بدوره يقوم بتقديم تقرير يومي عن أعمال دوائر و أقسام البلدية التي يتسلمها من مديري الدوائر في البلدية، إلا أن بعض مسؤولي الدوائر أشاروا إلى أنهم يقومون في بعض الأحيان برفع تقاريرهم مباشرة إلى رئيس المجلس بناء على طلبه، كما أشار العديد منهم إلى عدم عقد اجتماعات دورية للطاقم التنفيذي مع المدير التنفيذي، وأنه في بعض الأحيان يطلب منهم تقارير معينة حول أعمالهم، بينما أشار المدير التنفيذي في ذات السياق إلى أنه يعقد اجتماعات دورية مع مديري الدوائر كل على حدة وبشكل منفصل.[50]

يلاحظ من خلال هذا النمط من الإدارة أن إدارات وأقسام البلدية تعمل بشكل منفصل بعضها عن بعض، ولا يتم جمعهم في اجتماعات موحدة لتبقى كل الأقسام على دراية بما يحدث في البلدية وبطريقة متصلة، وقد يعود السبب في ذلك إلى جملة من الأسباب التي جرت الإشارة إليها خلال استعراض أعمال البلدية من ضمنها:

- عدم وجود مدير تنفيذي مثبت في البلدية، والاستمرار بقائم بأعمال منذ قرابة السنتين ونصف يضعف من مصداقية المدير التنفيذي وهيبته أمام الطاقم.
- حماية رؤساء المجلس لبعض الموظفين الأمر الذي يمدهم بالقوة أمام الجهاز التنفيذي.
- مخاطبة رؤساء المجلس مسؤولي الادارات بشكل مباشر دون المرور عبر المدير التنفيذي.
- غياب أدلة عمل ترشد الموظفين بواجباتهم الوظيفية.
- غياب وصف وظيفي للموظفين.

48.شاهين، مصدر سابق

49. صار، مصدر سابق

50.عازم وشلبي وشاهين، وآخرون، مصادر سابقة

من جهة أخرى كإحدى الآليات يمارس رئيس المجلس من خلالها إشرافه على موظفي البلدية وأعمالها وخدماتها، وقد شكل إحدى عشرة لجنة متخصصة من أعضاء المجلس تقدم تقاريرها له في اجتماعات المجلس.

وقد أشار المدير التنفيذي للبلدية إلى وجود وحدة رقابة داخلية اتصالها بالمجلس مباشرة حسب الهيكلية، إلا أن هذه الوحدة غير فاعلة على الرغم من انفتاح المجلس على توصياتها.[51]

ويشار هنا إلى أن البلدية تقوم بتقديم خدماتها المنوطة بها بنفسها، ولم تعهد بأي منها إلى القطاع الخاص حتى تاريخه، فلا يوجد لديها متعهدو تقديم خدمات أو شركات قطاع خاص، لذلك تبقى رقابتها داخلية على نفسها، باستثناء رقابة مهندسي البلدية على المقاولين في تنفيذ أعمال الطرق أو التعهدات، التي يلتزم المهندسين فيها بتقديم تقارير يومية إلى الدائرة المختصة.[52] بالإضافة إلى متابعة شروط العقود بتقديم التقارير وخطط العمل والمخططات من قبل الأقسام المختصة.

الحرف والصناعات:

تلتزم البلدية في إدارة الحرف والصناعات في بلدية بيتونيا بقرار مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2018 المعدل لجداول الحرف المصنفة بذيل قانون الحرف والصناعات رقم 16 لسنة 1953 وتعديلاته.

أما عن تطبيق نظام الحرف والصناعات على أرض الواقع فقد أشار السيد ياسر هريش رئيس قسم الحرف والصناعات في بلدية بيتونيا إلى أن البلدية تشرف على قرابة ال800 ملف من الحرف والصناعات، حيث يقوم مفتشو القسم بالتفتيش بشكل يومي وبشكل أسبوعي على المحلات، ويقدم بذلك تقارير للمدير التنفيذي مرفقاً بها الاشكاليات التي يواجهها المفتشون وبتوصيات خاصة بذلك، وقد أشار هريش إلى أن القسم يسجل العديد من التعديات والمخالفات على العديد من محلات الحرف والصناعات، إلا أن المجلس يغض الطرف عن هذه المخالفات بسبب الوضع الاقتصادي خاصة بعد 7 أكتوبر 2023، مشيراً إلى أن تراكم المخالفات أصبح ظاهرة تمس بالمصلحة العامة ويصعب التخلص منها، وهي لن تحل إلا بقرار وإرادة عليا وجهة تنفيذية قوية. أما المشكلة الأخرى التي يواجهها القسم فهي البناء العشوائي للمحلات في المناطق المصنفة (C) التي يجري متابعتها من قبل قسم الحرف والصناعات وتمدها البلدية بالماء والكهرباء، ولكنها لا تمنحها الترخيص ولا توقع عليها العقوبات على اعتبار أنها خارج هيكلية المجلس. وفي سياق آخر أشار هريش إلى أن القسم يشرف على قرابة ال800 موقع من الحرف والصناعات كان الالتزام بالتراخيص والرسوم من قبلهم قبل أحداث 7 أكتوبر يصل إلى 80%، أما بعد الأحداث فنسبة الالتزام تقارب الـ 40% فقط، الأمر الذي يؤثر في إيرادات البلدية.[53]

51. شاهين، مصدر سابق
52. نفس المصدر
53. ياسر هريش رئيس قسم الحرف والصناعات في بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2022/12/22

تقديم التقارير الدورية للمجلس البلدي

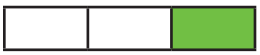

أشار المدير التنفيذي إلى أنه يقوم بإعداد تقرير عن أعمال البلدية يقدم في بداية اجتماع المجلس البلدي، حيث تقدم الأقسام تقاريرها بشكل يومي أو دوري أو حسب الطلب إلى مدير البلدية الذي بدوره يقوم برفعها لرئيس المجلس الذي يتابعها أيضاً بشكل فردي إذا لم تكن بحاجة لقرار مجلس.[54]

وأضافت السيدة تحرير القاضي وهي عضو عن قائمة الأقلية في المجلس أن رئيس المجلس يقدم تقارير مكتوبة بشكل دوري للمجلس عن أعمال البلدية، وإذا لم يسعفه الوقت فإنه يطلع المجلس على آخر المستجدات بشكل شفهي، كما أكدت أن الأعضاء يطلبون من رؤساء الأقسام الدعوة إلى اجتماع المجلس لتقديم تقاريرهم أو للرد على بعض الاستيضاحات من قبل أعضاء المجلس.[55]

التدقيق الداخلي في البلدية

أشار المدير التنفيذي إلى أن وحدة التدقيق الداخلي في البلدية تتبع إلى المجلس مباشرة حسب الهيكلية وفيها موظف واحد فقط، كما أن هذه الوحدة غير فاعلة في البلدية، وأشارت عضو المجلس البلدي أن الوحدة تقدم تقاريرها للمجلس عند الطلب أو الاستفسار عن موضوع معين.[56]

نظام الشكاوى والعرائض والاعتراض

أشار مدير مركز خدمات الجمهور في بلدية بيتونيا إلى أنه لا يوجد في بلدية بيتونيا قسم خاص بالشكاوى، حيث يمكن استقبال الشكاوى عبر مركز خدمات الجمهور بشكل مباشر من المواطنين ليقوم الموظف المسؤول بإدخالها على نموذج خاص بالشكوى بشكل إلكتروني ويتم تتبعها مع الأقسام المختصة، موضحاً أنه لا يوجد دليل مكتوب للشكاوى في البلدية. وبسبب غياب العمل بنظام للشكاوى فلا توجد آلية واضحة لمتابعة الشكاوى من قبل المجلس البلدي، حيث يحدث أن يتوجه المواطن مباشرة أو عبر موظف في البلدية بشكواه إلى القسم المسؤول عن الشكوى.[57]

وفيما يتعلق بآليات تقديم العرائض أو الاعتراض على قرارات وإجراءات المجلس البلدي فهي ايضاً يصار بها دون إجراءات ملزمة ومكتوبة، كما لم يعمل المجلس البلدي على إعداد أية وثيقة توضيحية توضح للمواطنين آليات الاعتراض، ولكن أشار مدير البلدية إلى أن المجلس عند قيامه بالرد على المواطنين المعترضين على قرار من قرارات المجلس يشير في نهاية الرد إلى أنه بإمكان المواطن التوجه للقضاء في حال عدم اقتناعه برد المجلس.

من جهته أشار مدير عام الإدارة العامة للرقابة على الهيئات المحلية السيد سامر صباح في ديوان الرقابة المالية والإدارية أن الديوان تلقى مجموعة من الشكاوى على بلدية بيتونيا خلال الأعوام 2022-2024 في عدة مجالات إدارية ومالية ومخالفات بناء وأعضاء من المجلس، وقد تم متابعتها والتحقق منها وإعداد تقرير خاص حولها خاصة ما ورد منها في العام 2024.[58]

54.خضير، مصدر سابق

55.تحرير القاضي. مصدر سابق

56.خضير، مصدر سابق

57.شلبي، مصدر سابق

58.سامر الصباح. مدير عام الإدارة العامة للرقابة على الهيئات المحلية. مقابلة بتاريخ 2025/1/13

ومن جهة أخرى أشارت بيانات وحدة الشكاوى في وزارة الحكم المحلي إلى أن الوزارة تلقت 40 شكوى على بلدية بيتونيا في العامين 2023-2024، وهذه الشكاوى يتوجه بها المواطنون إلى الوزارة في حال عدم استجابة البلدية لهم، وفيما يتعلق باستجابة البلدية وتعاونها مع الوزارة في معالجة الشكاوى فهو ضعيف، إذ تقوم الوزارة في هذه الحالة بتوجيه المواطن المتضرر إلى اللجوء للقضاء.[59]

من جهة أخرى أكد مدير عام الإدارة العامة للتوجيه والرقابة والموازنات في وزارة الحكم المحلي السيد جهاد مشاقي أن الوزارة تدرس هذه الشكاوى وتحيلها إلى الجهات المختصة، والعديد من هذه الشكاوى تحال للوزارة من قبل هيئة مكافحة الفساد للتحقق منها والتي تطالب الهيئة من الوزارة بموافاتها بردها عليها، مؤكداً أن هذه الآلية إلى جانب العدد الكبير الذي تتلقاه الوزارة من الشكاوى يشكل عبئاً على الوزارة خاصة أن بعض هذه الشكاوى يحمل شبهات فساد.[60]

وتعتمد بلدية بيتونيا مدققا خارجيا، وهو يصدر تقريره السنوي للمجلس البلدي[61]

فيما يتعلق بالتدقيق الخارجي (ديوان الرقابة المالية والإدارية ووزارة الحكم المحلي)*

أشار مدير عام وحدة الهيئات المحلية في ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى أن بلدية بيتونيا جرى استهدافها بالتدقيق الشامل آخر مرة في العام 2011، ولكن تم استهدافها بالتدقيق حول موضوع «التعيينات والترقيات» في العام 2016 وموضوع «إدارة النفايات الصلبة» في العام 2018 مشيراً إلى أن استجابة البلدية في تنفيذ نتائج التدقيق الشامل كان ضعيفاً.[62]

أما على مستوى وزارة الحكم المحلي فقد أفاد مدير عام الإدارة العامة للتوجيه والرقابة والموازنات في وزارة الحكم المحلي جهاد مشاقي أن الوزارة لم تدقق على بلدية بيتونيا منذ العام 2018، حيث أوضح أن التدقيق على البلديات المصنفة (أ و ب) يجري بتشكيل فريق مركزي بقرار من قبل الوزير، يشمل مختصين في كل أعمال البلدية، ويضم أعضاء من موظفي الوزارة وآخرين من مديريات وزارة الحكم المحلي في محافظات مختلفة لضمان حيادية الفريق، وأضاف أن تجاوب البلديات بشكل عام مع نتائج التدقيق ليس عالياً بسبب العديد من الاعتبارات المتعلقة بقطاع الحكم المحلي في فلسطين، مؤكداً أن الوزارة تقوم بتوفير الدعم الفني للبلدية حال طلبها ذلك خاصة في مجالات الهندسة والتنظيم والعطاءات.[63]

تشير البيانات السابقة إلى أن بلدية بيتونيا لم تخضع للتدقيق الشامل من قبل ديوان الرقابة العامة منذ 13 عاماً كما لم تخضع لتدقيق وزارة الحكم المحلي منذ 6 سنوات، وتعتبر هذه المدد الزمنية كبيرة، وقد عزا الطرفان (ديوان الرقابة ووزارة الحكم المحلي) ذلك إلى نقص الكادر البشري المطلوب لمهمات التدقيق والتفتيش مقارنة بعدد الهيئات المحلية الخاضعة للتدقيق، الأمر الذي قد يرفع مخاطر وقوع انحرافات مالية وإدارية نتيجة عدم الخضوع للرقابة وتعزيز الإجراءات الوقائية في الهيئات المحلية بشكل عام وفي بلدية بيتونيا موضع الدراسة بشكل خاص.

59. وحدة الشكاوى في وزارة الحكم المحلي. بيانات غير منشورة 2025/1/13

60. جهاد مشاقي. مدير عام الإدارة العامة للتوجيه والرقابة والموازنات. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/12/29

61. خضير. مصدر سابق

*. يتناول هذا التقييم أعمال المؤسسات الرقابية الخارجية استنادا إلى أن المؤشر يتناول نظام النزاهة المحلي، بمعنى كل الأطراف ذات العلاقة بالهيئة المحلية قيد الدراسة، وعلى الرغم من أن البلدية لا تتحمل مسؤولية ضعف الجهات الأخرى إلا أنها تتأثر بهذا الضعف، لهذا يقتضي المؤشر التعاطي مع كل الأطراف ذات العلاقة إلى جانب البلدية

62. صباح. مصدر سابق

63. مشاقي، مصدر سابق

المساءلة و المشاركة المجتمعية

أشارت السيدة تحرير القاضي عضو المجلس البلدي إلى أن المجلس منفتح على استقبال المواطنين واستفساراتهم بخصوص أي موضوع، كما يستجيب لأية مبادرة مجتمعية أو إعلامية تنطوي على تساؤلات أو استفسارات متعلقة بالبلدية.[64] وقد لوحظ من خلال مراجعة أعمال البلدية أن قبول المساءلة المجتمعية من قبل الأعضاء ينطوي على الاستجابة وليس المبادرة، بمعنى آخر لا يوجد نمط داخل المجلس لاستقطاب المواطنين أو المجتمع المحلي أو الإعلامي يعزز المساءلة المجتمعية. وفي هذا السياق أشار رئيس قسم الإعلام والمساءلة المجتمعية أن بعض التشكيلات المحلية التي كانت فاعلة في موضوع المساءلة المجتمعية لم تعد فاعلة كالسابق مثل لجنة المساءلة المجتمعية المشكلة من مواطني مدينة بيتونيا.[65]

الخطة الإستراتيجية والموازنة العامة للبلدية

أما على صعيد مشاركة المواطنين في إعداد الخطة الإستراتيجية فقد أكدت البلدية في مقدمة الخطة أنها في رؤيتها وأهدافها وأولوياتها التنموية حرصت على ملامسة تطلعات واحتياجات المجتمع المحلي، آخذة بعين الاعتبار الموارد المتاحة، والإمكانيات والقدرات المتوافرة، والتحديات المتوقعة أو المحتملة، كما أنها ارتكزت على مجموعة من المبادئ وهي: المشاركة، والشفافية والمساءلة، والتكاملية، وشمولية التشخيص والبعد الإستراتيجي، والكفاءة والفعالية، وأنها لضمان النهج التشاركي، قامت بإشراك مختلف مكونات المجتمع المحلي بشكل عام، والفئات المهمشة وخاصة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص في مختلف مراحل عملية التخطيط، وذلك عبر تمثيلهم في اللجان التنموية من جهة، ودمج احتياجاتهم وأولوياتهم في الخطة التنموية المحلية من جهة أخرى، وترجمتها إلى برامج ومشاريع في المجالات التنموية المختلفة.[66] أما على مستوى الموازنة العامة للبلدية للعام 2024 فقد أشار المدير المالي للبلدية إلى أنها جرت صياغتها داخل البلدية فقط ودون مشاركة مجتمعية.

رابعاً: الفساد ومكافحته

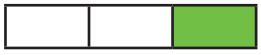

أشارت بيانات هيئة مكافحة الفساد إلى أن الهيئة لم تتلق أية بلاغات أو شكاوى نتج عنها ملاحقات قضائية تتعلق ببلدية بيتونيا. كما لم يتم الكشف عن قضايا فساد تتعلق بالبلدية من قبل الإعلاميين.[68]

64. القاضي، مصدر سابق
65. ظاهر، مصدر سابق
66. بلدية بيتونيا. وثيقة الخطة التنموية المحلية لمدينة بيتونيا 2023-2026
67. أ بو زيد، مصدر سابق
68. المصدر السابق

رفع الوعي بمكافحة الفساد

يعبر نشر الوعي العام بمكافحة الفساد أحد الأهداف التي تسعى إليها هيئة مكافحة الفساد حيث تتوجه الهيئة إلى المؤسسات بشكل مباشر وإلى المواطنين عن طريق الإعلام والأفلام المصورة القصيرة، وحديثاً بدأت بالدخول إلى المناهج التعليمية برفع الوعي العام بالفساد ومكافحته.

أما على مستوى بلدية بيتونيا فقد أفاد السيد محمد خليفة من هيئة مكافحة الفساد في رد مكتوب أن الهيئة استهدفت موظفين من البلدية ضمن برنامج الحكم المحلي في مجالس الخدمات المشتركة، بالإضافة إلى عضوين من المجلس البلدي في العام 2023.[69]

إن استهداف الهيئات المحلية بعدد محدود من العاملين في البلدية لا يترك الأثر المرجو من رفع الوعي حيث لا يوجد ما يؤكد أن هؤلاء الموظفين يقومون بنقل التجربة وتعميمها داخل الهيئة المحلية.

69. المصدر السابق

استنتاجات عامة:

- جاءت نتيجة انتخابات بلدية بيتونيا بفوز قائمتين واحدة باسم حركة فتح وأخرى باسم مستقلين، وهي مشكلة من مستقلين ومن ألوان سياسية ولكن بشكل غير رسمي، بالإضافة إلى امرأتين حسب الكوتا المحددة في قانون الانتخابات المحلية.
- يشرف المجلس البلدي على الجهاز التنفيذي من خلال رئيس المجلس الذي يمارس دوره في ظل وجود هيكلية مقرة ولكن بغياب وصف وظيفي للعاملين في البلدية.
- يعاني المجلس من ضعف في البنى التحتية وخصوصاً ما يتعلق بإنشاء شبكة صرف صحي بسبب تدخل الجانب الإسرائيلي وفرضه شرط استخدام المعسكرات والمستوطنات المحيطة بمدينة بيتونيا هذه الشبكة.
- يعاني المجلس البلدي من تراجع في إيرادات البلدية وبمديونية نتيجة الظرف الاقتصادي ما بعد 7 أكتوبر 2023، ومن عدم تحويل الحكومة أموال البلدية بشكل أساسي وعن الحاجة إلى زيادة الجباية عما هي عليه حالياً.
- بعد صدور قرار إعادة المحاكم إلى البلديات تعمل البلدية حاليا على استرداد المحكمة لتصبح داخل اروقة البلدية.
- تلتزم البلدية بنظام التراخيص الصادر عن وزارة الحكم المحلي، وبقرار الحرف والصناعات الصادر عن مجلس الوزراء في العام 2018 ، ولكنها تواجه اشكاليات في التطبيق على أرض الواقع في موضوع المخالفات والتعديات، نتيجة التهاون في قرارات التصويب من قبل الجهات التنفيذية والمجلس البلدي نتيجة تدهور الأحوال الاقتصادية في أراضي السلطة الفلسطينية.

على صعيد قيم النزاهة:

1-التزم رئيس المجلس البلدي وأعضاؤه بتعبئة إقرارات الذمة المالية الموزعة عليهم من قبل هيئة مكافحة الفساد والمنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد.
2-أدى تعثر الانتقال السلس لتداول رئاسة المجلس إلى جعل المجلس عرضة لتدخلات خارجية اقتربت من التحكم بقرارات المجلس وتعطيل أعماله.
3-لم يعتمد المجلس البلدي مدونة سلوك خاصة برئيس المجلس البلدي وأعضائه أو مدونة سلوك العاملين في الهيئات المحلية.
4-عدم وجود تعليمات مكتوبة ومعممة داخل البلدية خاصة بالإبلاغ عن شبهات الفساد، بينما توجد تعليمات شفهية فقط.
5-وجود بعض الملاحظات على عدم حيادية بعض الموظفين وفقاً لرأي بعض المسؤولين في البلدية ووقوع البعض منهم في تضارب مصالح.
6-وجود حالات من التمييز في العقوبات والترقيات والتنافس بين الموظفين وصلت إلى حد تدخل نقابة العاملين في البلدية التهديد بالإضراب لإدخال إصلاحات إدارية داخل البلدية.
7-تلتزم البلدية بقرار بقانون الشراء العام الذي يتواءم مع متطلبات النزاهة والشفافية والحد من تضارب المصالح.
8-تلتزم البلدية بإجراءات التوظيف من حيث التوصيف والتنافس، مع بعض الاستثناءات خاصة في وظائف العقود التي تجري بتوصية من متنفذين في البلدية.

على صعيد مبادئ الشفافية:

1-يعمل المجلس البلدي برؤية ورسالة واضحتين ضمن إستراتيجية البلدية المصوغة بمشاركة مجتمعية والمنشورة على الموقع الرسمي لها.
2-ملخص موازنة المجلس البلدي للعام 2024 الموقعة من وزير الحكم المحلي مقرة ومنشورة على الصفحة الرسمية للبلدية، مع عدم وجود لموازنة المواطن.
3-تلتزم البلدية بنشر الإعلانات عن التوظيف حسب القوانين واللوائح والأنظمة ذات العلاقة المعمول بها من حيث الإعلان والتنافس.
4-تخلو البلدية من سياسة مكتوبة للنشر لذلك يرتبط نشر المعلومات بتوجهات المجلس الذي يقود البلدية وعلى صعيد المجلس الحالي لا يوجد توجهات أو سياسات لديه بنشر الوثائق المتعلقة بأعمال البلدية، ويرتبط نشر بعض الوثائق بمتطلبات صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.
5-تعتمد البلدية في نشر نشاطاتها بشكل أساسي على صفحة التواصل الاجتماعي الفيس بوك التي لا توفر قاعدة بيانات مصنفة تسهل استرداد المعلومات المراد الوصول إليها، وفي ذات الوقت صفحتها الرسمية غير مفعلة.

على صعيد نظم المساءلة والمشاركة المجتمعية:

1-يعمل المجلس البلدي برؤية ورسالة واضحتين وبإستراتيجية مصاغة بمشاركة مجتمعية.
2-عدم وجود دليل للشكاوى والاعتراض على قرارات المجلس.
3-أدى تدخل رؤساء المجلس بإدارة الطاقم التنفيذي من حيث الضبط والالتزام بأنظمة وقوانين العمل إلى إضعاف مساءلتهم.
4-أدى غياب جهود التنسيق بين المؤسسات الرسمية المكلفة بالرقابة والتفتيش وفي ظل نقص الكادر البشري المسؤول عن هذه المهمة في الجهات الرسمية إلى عدم خضوع بلدية بيتونيا للرقابة والتفتيش مدة زمنية كبيرة الأمر الذي يرفع مخاطر وقوع انحرافات مالية وإدارية فيها.
5-كما إشارت الجهات الرقابية إلى ضعف التزام البلدية بنتائج التدقيق.
6-غياب توجهات المجلس نحو تفعيل المساءلة المجتمعية، مع الإشارة إلى استقبال المجلس والرد على أية استفسارات من قبل المواطنين أو الجهات المجتمعية.
7-أدى عدم وجود مدير تنفيذي مثبت في البلدية والاكتفاء بقائمين بالأعمال منذ سنتين إلى إضعاف دور المدير التنفيذي وتقديم التقارير الدورية عند الطلب أو تقديمها للمدير التنفيذي تارة أو لرئيس المجلس تارة أخرى.
8-وجود وحدة رقابة داخلية في المجلس ولكنها غير فاعلة.

على صعيد مكافحة الفساد:

1-لم تعمل البلدية أو المؤسسات المختصة برفع الوعي لدى كل العاملين في البلدية بمحاربة الفساد وآليات الإبلاغ عنه.
2-لم تسجل أية ملفات فساد لدى هيئة مكافحة الفساد خاصة ببلدية بيتونيا.

التوصيات

توصيات عامة

- العمل مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية على رفع الوعي بضرورة زيادة مشاركة المرأة في قيادة الهيئات المحلية، وبالتالي رفع العدد من الحد الأدنى (الكوتا) حتى الوصول إلى تمثيل يراعي نسب تنوع الجنسين في المجتمع.
- العمل مع دائرة شؤون المفاوضات وهيئة الشؤون المدنية على إعطاء موضوع شبكة المجاري في بيتونيا أولوية في المشاريع التي يجري نقاشها مع الجانب الإسرائيلي مع ضرورة التمسك بموقف البلدية الرافض لربط المستوطنات والمعسكرات بشبكة المجاري.
- ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بتحويل العائدات الضريبية والمخصصات المقرة لبلدية بيتونيا، وضرورة إقرار خطة تحفيزية للمواطنين من قبل البلدية لتسديد مستحقاتهم من خلال منحهم تخفيضات على التسديد المبكر وإعفائهم من غرامات التأخير.
- قيام وزارة الحكم المحلي على إيجاد نظام وطني متكامل لمنع المخالفات والتعديات من خلال التشدد في فرض العقوبات والالتزام بتنفيذها، إقرار نظام يحرم المخالف من الحصول على أية معاملات في أي دائرة حكومية وليس في البلدية فقط.
- العمل على إقرار مدونة سلوك لأعضاء المجالس المحلية من قبل مجلس الوزراء على غرار المدونة الخاصة بالعاملين في الهيئات المحلية.
- ضرورة إقرار وصف وظيفي مهني من قبل البلدية يحدد المهام والوظائف المنوطة بكل موظف في البلدية، ليكون مرجعية في تقييم الأداء.
- إقرار دليل عمل خاص ببلدية بيتونيا يسهل على العاملين بها والمواطنين فهم آليات عملها.

توصيات على صعيد قيم النزاهة:

- تعديل قانون انتخاب الهيئات المحلية وقانون الهيئات المحلية بصياغة تنص على ضوابط عملية لتناوب رؤساء المجالس المحلية.
- على وزارة الحكم المحلي واتحاد الهيئات المحلية التأكد من وصول مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة لموظفي الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة رقم (8) لسنة 2023م الصادرة عن مجلس الوزراء إلى كل البلديات والاطلاع عليها من قبل العاملين والتوقيع عليها، بما فيها بلدية بيتونيا.
- على المجلس المحلي النأي بنفسه عن التدخل في الإدارة التنفيذية للبلدية خاصة في حالات اتخاذ إجراءات عقابية بحق العاملين الذين يخالفون القوانين والأنظمة المعمول بها في البلدية.
- العمل على التحقق من وجود أي تضارب مصالح يؤثر على نزاهة الخدمات المقدمة من قبل البلدية.
- ضرورة صياغة تعليمات مكتوبة خاصة بالإبلاغ عن شبهات الفساد وتعميمها داخل البلدية.
- الالتزام التام بإجراءات التوظيف وفق الاحتياجات وجدول التشكيلات المقر في موازنة البلدية، ومنع الاستثناءات في التوظيف.

توصيات على صعيد مبادئ الشفافية :

- الالتزام بصياغة ونشر موازنة المواطن حتى يتمكن دافعو الضرائب من فهم الوضع المالي للبلدية.
- إقرار ورقة سياسات تحدد توجهات المجلس البلدي في نشر الوثائق المتعلقة بأعمال البلدية، والالتزام بدورية النشر بما يضمن نشر البلدية لأنشطتها وأخبارها وبياناتها على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بها، وتفعيل الموقع الرسمي للبلدية بما يتيح للمواطنين استرداد المعلومات بسهولة ويضمن نشر وثائق المجلس كالاجتماعات وملخصات المحاضر والقرارات الصادرة عن المجلس والتقارير السنوية وموازنة المواطن وخطط البلدية وإعلانات المشتريات والعطاءات وغيرها.

توصيات على صعيد نظم المساءلة والمشاركة المجتمعية:

- العمل على تفعيل وحدة الرقابة الداخلية ورفدها بموظفين إضافيين ورفع كفاءتهم ومهارتهم في ممارسة التدقيق الداخلي وأهمية إعدادهم تقارير دورية وتقديمها للمجلس.
- على وزارة الحكم المحلي وديوان الرقابة العمل على اتخاذ إجراءات أو خطة عمل مشتركة تلبي حاجة التدقيق على الهيئات المحلية المصنفة (أ و ب) بصورة دورية سنوية.
- تنسيق العمل بين ديوان الرقابة المالية والإدارية ووزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية ليصبح التزام الهيئات المحلية بنتائج التدقيق وتصويب أوضاعها أحد معايير الحصول على قروض أو مشاريع من الصندوق.
- إعداد دليل للشكاوى والاعتراض على قرارات المجلس والعمل وفقا لأحكامه.
- ضرورة مأسسة المساءلة المجتمعية وتعزيزها من خلال إعادة تفعيل لجنة المساءلة المجتمعية ولجان الأحياء، وأخذ المجلس زمام المبادرة باستقطاب المواطنين والإعلاميين وحثهم على المساءلة المجتمعية وعدم الاكتفاء باستجابة المجلس فقط.

المصادر والمراجع:

القوانين

- قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997 وتعديلاته.
- قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية، رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته.
- القرار بقانون رقم (32) لسنة 2018 بشأن محاكم الهيئات المحلي.

التقارير والوثائق:

- لجنة الانتخابات المركزية. تقرير الانتحابات المحلية 2021 المرحلتان الأولى والثانية. تموز 2022. على الموقع الرسمي للجنة الانتخابات المركزية https://www.elections.ps/tabid/1220//ar-PS/language/Default.aspx.
- مركز العالم العربي للبحوث والتنمية أوراد. دراسة حول العوامل المؤثرة في تشكيلات وممارسات القوائم الانتخابية في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية (2021-2022). 30 سبتمبر\ أيلول 2022.
- بلدية بيتونيا. وثيقة الخطة التنموية المحلية لمدينة بيتونيا 2023-2026. على موقع البلدية نقارير ومنشورات.
- ملخص موازنة بلدية بيتونيا للعام 2024.
- كتاب موجه من البلدية لمؤسسة أمان بخصوص ردود البلدية على ما ورد في مسودة الدراسة المعدة في شهر كانون الثاني 2025. بتاريخ 2025/4/21.

أخبار وبيانات صحفية:

- مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس. خبر صحفي حول تسليم مركز شمس تقريره الرقابي إلى لجنة الانتخابات المركزية. 2021/12/27 مركز "شمس" يسلم تقريره الرقابي للجنة الانتخابات المركزية | مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس
- شبكة فلسطين الاخبارية PNN. رئيس بلدية بيتونيا : نطالب الحكومة بتسديد ديونها التي تبلغ 6 مليون شيكل. نشر بتاريخ 2024/12/1 على رابط رئيس بلدية بيتونيا : نطالب الحكومة بتسديد ديونها التي تبلغ 6 مليون شيكل | PNN
- موظفو بلدية بيتونيا يعلنون الإضراب ضد تنكر البلدية لمطالبهم. بيان صحفي صادر عن النقابة بتاريخ 2023/9/13. على صفحة شاهد الإلكترونية موظفو بلدية بيتونيا يعلنون الإضراب ضد تنكر البلدية لمطالبهم.

المقابلات:

- شاكر دولة. رئيس مجلس بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/2/22.
- خضير شاهين، المدير التنفيذي للبلدية، وسعد أبو زيد المدير المالي للبلدية مقابلة بتاريخ 2024/2/22.
- سعد أبو زيد المدير المالي للبلدية مقابلة بتاريخ 2024/2/22.
- إبراهيم شلبي. مدير مركز خدمات الجمهور في بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/12/22.
- مثنى نصار. مدير الشؤون الإدارية في بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/2/22.
- ثائر ظاهر مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام والشؤون الثقافية والمجتمعية في بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/12/22.
- بلال هريش. رئيس قسم العطاءات والمشتريات في بلدية بيتونيا. مقابلة بتاريخ 2024/12/22.
- ياسر هريش رئيس قسم الحرف والصناعات في بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/12/22.
- فداء عازم. مديرة الدائرة الهندسية في بلدية بيتونيا. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/12/24.
- تحرير القاضي. عضو مجلس بلدية بيتونيا. مقابلة هاتفية بتاريخ 2024/12/29.
- جهاد مشاقي. مدير عام الإدارة العامة للتوجيه والرقابة والموازنات. مقابلة شخصية بتاريخ 2024/12/29.
- هيئة مكافحة الفساد. بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين. ٢٠٢٤وحدة الشكاوى في وزارة الحكم المحلي. بيانات غير منشورة 2025/1/13.
- سامر الصباح. مدير عام الإدارة العامة للرقابة على الهيئات المحلية. مقابلة بتاريخ 2025/1/13.

صفحات الإنترنت:

- الصفحة الرسمية لبلدية بيتونيا من نحن .
- صفحة بلدية بيتونيا على الفيس بوك: بلدية بيتونيا Bietunia Municipality.
بوابة الشراء العام قائمة العمليات الشرائية.